الجامعة الاردنية

كلية الشريعة

قسم المصارف الإسلامية

المنافسة والتركز في السوق المصرفي الإسلامي والتقليدي في الأردن (دراسة مقارنة)

إعداد

الاء محمد رمضان ياغي

المشرف

الدكتور جمال الحمصي

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات مادة مشروع تخرج

للفصل الثاني 2019 -2020

بسم الله الرحمن الرحيم

" أمّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ ويَرْجُو رَحْمَةَ رَبِهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلبَابِ "

(الزمر آية 9)

الإهداء

إلى من تختلج بهم نفسي حباً، ووفاءاً، وإكباراً ....

- **إلى روح والدي، الذي لطالما تمنيت أن أقبل يدهُ وامسح من وجه خذلان الايام.**

رحمه الله وأسكنه جنته

- **إلى من رافقتني دعواتها دوماً .... أمي الغالية**
- **إلى سندي في الحياة .... إخوتي وأخواتي**
- **وإلى كل أفراد عائلتي وصديقاتي الذين اكن لهم كل حب واحترام....**

شكر وتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله ، وقد أمرنا الله تعالى أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على يديهم لخدمة الإسلام والمسلمين ، ووفاءاً وتقديراً و اعترافاً بالمعاونة التي قدمها لنا الكثير من المخلصين الذين لا يتسع المقام لذكرهم بأسمائهم العطرة ، يسعدني أن أقدم الشكر الى أعضاء الهيئة التدريسية جميعهم ، وإلى المشرف الفاضل والمعين الأول لهذا البحث د. جمال الحمصي، أسأل الله أن يجزيهم جزيل الشكر .

فهرست وموضوعات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
فهرست موضوعات البحث	د
المبحث الاول : مقدمة عامة	
المطلب الاول: ملخص	هـ
أولاً: تمهيد	1
ثانياً: مشكلة وأسئلة البحث	2
ثالثاً: أهمية البحث	2
رابعاً: هدف البحث	3
المطلب الثاني : منهجية البحث والدراسات السابقة	3
أولاً: منهج البحث	3
ثانياً: عينة ومتغيرات البحث	3
ثالثاً:الدراسات السابقة	5-4
المبحث الثاني :الإطار النظري للمنافسة	
المطلب الاول : مفهوم الاحتكار والمنافسة في النظرية الاقتصادية	
اولاً: تعريف الاحتكار	6
ثانياً: تعريف المنافسة	8-7
المطلب الثاني : طرق قياس المنافسة المصرفية وأثارها	
أولاً: طرق قياس المنافسة المصرفية	11-9
ثانياً: العوامل المؤثرة على البيئة التنافسية وأثارها المتوقعة	14-12
المبحث الثالث: الجهاز المصرفي الاردني	
المطلب الاول:هيكل وواقع الجهاز المصرفي الاردني	16-15
المطلب الثاني: التحديات التي يواجها القطاع المصرفي الأردني	19-17
المطلب الثالث: تحليل تطور المنافسة المصرفية الأردنية	22-20
المبحث الرابع: قياس المنافسة في القطاع المصرفي الاردني	
المطلب الاول: واقع المنافسة بين البنوك الاسلامية	26-23
المطلب الثاني: واقع المنافسة بين البنوك التقليدية	29-27
المبحث الخامس: تحليل أسباب ونتائج المنافسة المصرفية الأردنية	31-30
النتائج والتوصيات	32
االمصادر والمراجع	34-33
مرفق الجداول الإضافية	35

ملخص:

يهدف البحث إلى قياس وتقييم وضع المنافسة في البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية على مستوى القطاع المصرفي الأردني ، والمقارنة بين هذين القطاعين الفرعيين غير المتجانسين .وسيتم القياس الكمي باستعمال مؤشر هيرفندال–هيرشمان ، ومؤشر التركز المصرفي لأكبر بنكين ، إذ اشتملت هذه الدراسة على (25) مصرفاً عاملاً. منها(4) مصارف اسلامية (21) مصرف تقليدي . وسيتم القياس لسلسلة زمنية بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (2014_2018) .

وقد تم التوصل إلى عدة استنتاجات أهمها أن درجة التركز للمصارف التقليدية كانت معتدلة أي وجود منافسة احتكارية. في حين أن التركز في السوق المصرفي الإسلامي كان مرتفعة جداً،

Summary: The research aims to measure and evaluate the competition situation in Islamic banks and conventional banks at the level of the Jordanian banking sector, and to compare two homogeneous sub-sectors. The quantitative measurement will be made using the Herfendal Hirschmann index and the banking concentration index of the two largest banks, as this study included (25) operating banks. Including (4) Islamic banks (21) conventional bank. A time series will be done based on annual data for the period (2014_2018). Several conclusions have been reached, the most important of which is that the degree of concentration of conventional banks was moderate, that is, the presence of monopolistic competition. While the concentration in the Islamic banking market was very high.

تمهيد:

تتمتع الأردن باقتصاد صغير وبيئة مصرفية منظمة ومحوكمة من خلال تشريعات وقوانين وتنظيمات بنكية قد تساهم في تقليل المنافسة وزيادة مستويات التركز في أسواق البنوك من خلال تقييد ترخيص بنوك جديدة، و وجود البنوك كوسيط مالي فريد أتاح له السيطرة على سوق التمويل ، وانطلاقاً من الدور الذي تؤديه البنوك في تنمية الانشطة الاقتصادية، أصبحت الحاجة ضرورية لمعرفة درجة المنافسة في القطاع المصرفي الاردني .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس نسبة التركز السوقي للبنوك الاسلامية على نطاق القطاع المصرفي الأردني وتطورها مع مرور الزمن ، وتحديد أهم العوامل التي تؤثر على هذه التنافسية وهل السوق المصرفي الاسلامي أكثر منافسة من السوق المصرفي التقليدي في الأردن.

كما تعد ظاهرة المنافسة المصرفية من أخطر التحديات، التي تواجه المؤسسات المصرفية على المستوى الدولي والمحلي.

حيث يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية ,وأكثرها حساسية نظراً للدور الذي تقوم به من خلال تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات، واستثمارها وتقديم القروض بأشكالها "التسهيلات الائتمانية" والاستثمارات التي ترفع من التنمية الاقتصادية ، مما يؤدي الى رفع مستوى معيشة الافراد كما وتلعب دور الوسيط في انتقال الاموال ، وتوفير أفضل الخدمات المصرفية. ولابد من توافر الاجواء الملائمة للمنافسة بين المصارف ، لما لها من أثآر مهمة في تنشط القطاع المصرفي بصورة سريعة وفعالة ، وتطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة ، ورفع انتاجية وتحسين أداء المؤسسات العاملة فيه.

- **مشكلة وأسئلة البحث :**

يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

1. **ما درجة التنافس والتركز في السوق المصرفي الأردني بشقيه الإسلامي والتقليدي وما نوع وهيكل السوق المصرفي الإسلامي والتقليدي في الأردن؟ وما التطور الحاصل في درجة المنافسة خلال الفترة 2014-2018؟**
2. **هل السوق المصرفي الإسلامي أكثر منافسة من السوق التقليدي في الأردن؟**
3. **هل البنوك الإسلامية العاملة في الأردن تتبع في أعمالها المالية والمصرفية استراتيجيات تنافسية؟**
4. **ما هي العوامل الكامنة وراء درجة المنافسة في السوق المصرفي وما هي النتائج المتوقعة؟**

- **أهمية البحث:**

تتضح أهمية البحث من خلال تناوله موضوع غاية الأهمية والحداثة لكونه يقيس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي الأردني خاصة في ظل ما يعاصره البنوك من تطورات جديدة وحديثة في العمل المصرفي ، وأدت هذه التطورات الى التوسع في العمل المصرفي مما أوجب الاهتمام بصورة أكبر للنظام المصرفي. فضلاً على أن المنافسة المصرفية مهمة للسياسة الاقتصادية ، بما يتعلق بنوعية الخدمات ورضى المستهلك المالي ، وأداء المصرف ، وتخصيص الموارد، ومدى درجة الامان.

وبناءً على ما سبق تتلخص أهمية البحث في التحليل والتفسير، لواقع البيئة التنافسية في القطاع المصرفي الأردني ,حيث يساعد هذا التحليل على تكوين أنظمة مصرفية كفؤة وفعالة.

- **هدف البحث:**

جاءت هذه الدراسة لقياس واقع المنافسة والتركز المصرفي في الأردن باستخدام مؤشر HHI هيرفندال–هيرشمان، ومؤشر التركز المصرفي CR_k ، وتحديد أهم الجوانب والعوامل المؤثرة على البيئة التنافسية . إضافةً إلى معرفة واقع الجهاز المصرفي الأردني ، والوصول إلى إجابات حقيقية لأسئلة المشكلة.

- **منهج البحث:**

الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، والأسلوب الكمي لتحديد المنافسة المصرفية.

- **عينة ومتغيرات البحث :**

يركز البحث على قياس درجة التركز في مجال الودائع والتسهيلات الإئتمانية والموجودات ، باعتبار أن العمل الأساسي للبنك يتمثل ، بقبول الودائع ومنح القروض " التسهيلات الإئتمانية" للمدة(2014–2018) ، واشتملت عينة البحث على جميع المصارف الأردنية المدرجة في جمعية البنوك في الأردن ، وعددها خمسة وعشرون ويمكن تقسميها إلى فئتين ، تتمثل الفئة الأولى من 4 بنوك إسلامية ، أما الفئة الثانية تتكون من البنوك التقليدية وعددها 21 مصرفا.

- **الدراسات السابقة:**

تعد الخصوصية التي تميز بها القطاع المصرفي عن بقية القطاعات الإقتصادية، هي السبب التي جعلت منه مادة مركزة للإهتمام البحثي.

1- دراسة سامي أحمد الصمادي وزياد محمد زريقات ومرجانة أحمد بن شايب(2013) بعنوان "تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة:2009-2000،حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تنافسية المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفي الأردني، ومدى قدرة المصارف المحلية على مواجهة التحديات التنافسية من المصارف الأجنبية وتحديد أهم العوامل المؤثرة في التنافسية. باستخدام نموذج بانزر روز (Panzar-Rosse: H-statistic)،وقد اشتملت عينة الدراسة على 19 مصرف تجاري، منها 6 مصارف اجنبية خلال الفترة 2004-2000 ، وقد توصلت الدراسة إلى أن السوق المصرفي الأردني يعمل في ظل ظروف المنافسة الاحتكارية وأن المصارف التجارية الأجنبية تشكل تحدياً تنافسياً للمصارف المحلية، حيث دلت النتائج على أن ربحيتها كانت أعلى ، وأن العوامل المؤثرة في تنافسيتها كانت مختلفة، كما أوصت الدراسة بضرورة تخفيض التكاليف في المصارف المحلية وخاصةً تكاليف التمويل ووضع سياسات كفيلة بضبط هذه التكاليف ،بالإضافة إلى ضرورة استقطاب حجم أكبر من الودائع باعتبارها عنصراً إيجابياً في الربحية،وأيضاً تحسين جودة الخدمات المصرفية.

2- دراسة سهام بوخلالة ومحمد الجموعي قريشي(2016) بعنوان "تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر.هدفت هذه الدراسة إلى قياس نسبة التركز السوقي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، ومدى تأثيرها على المنافسة المصرفية، واشتملت عينة الدراسة البنوك العمومية البالغ عددها 6 بنوك وبعض البنوك الخاصة التي تعد من أكثر البنوك نشاطاً والبالغ عددها 6 بنوك، وقد غطت الفترة(2013-2004). باستخدام مؤشر HHI الذي يستند إلى مؤشر الحصة السوقية

لقياس نسبة التركز السوقي. وأهم ما توصلت إليه الدراسة إلى أن مستويات التركز العالية التي يعرفها السوق المصرفي الجزائري لصالح المصارف العامة ،وهذا يفسر أن المنافسة منخفضة بين المصارف العامة وبين المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي الجزائري.

3- دراسة الباحث فيصل غازي فيصل الدليمي و أ.د.أحمد حسين بتال (2018) بعنوان "استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2016) .هدفت هذه الدراسة إلى قياس المنافسة على مستوى القطاع المصرفي العراقي ،باستخدام مؤشر HHI، وكما اشتملت عينة الدراسة على 49 مصرفاً عاملاً، منها 6 مصارف حكومية و13 مصرف أجنبي و 30 مصرف خاص ,وقد غطت الدراسة المدة (2011-2016). وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة التركز لصالح المصارف الحكومية ،كما أن المنافسة بين المصارف الخاصة التقليدية هي منافسة مرتفعة،في حين أن المنافسة بين المصارف الاسلامية هي منافسة احتكارية وكذلك المنافسة بين المصارف الأجنبية.كما أوصت الدراسة إلى تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمنافسة

المطلب الأول: تعريف الإحتكار والمنافسة في النظرية الإقتصادية

المقصود بتعريف كلاً من الإحتكار و المنافسة هو الوقوف على المعنى اللغوي وفي الإقتصاد.حيث تعد المنافسة من سُنن الفطرة الكونية للبشر، هدفُها التفوق في جميع المجالات أياً كانت طبيعتها، وقد لازمت المنافسة القطاع الإقتصادي حتى إتصفت بكونها أحد الشروط الازمة لإحترافه. ويعتبر مصطلح الإحتكار هو النقيض لمطلح المنافسة.

أولاً: تعريف الإحتكار

1- الإحتكار في اللغة: عُرف الإحتكار في اللغة بإدخار الطعام للتربص وصاحبه محتكر. (محتكر) مأخوذة من حكر بفتح الحاء وسكون الكاف[1]. والإحتكار في أصل العرف اللغوي ينصرف إلى الطعام وقال ابن سيدة الإحتكار" جمع الطعام ونحوه مما يؤكل و احتباسه إنتظار وقت الغلاء به" ومثله في الصحاح للجوهري.

2- الإحتكار في علم الإقتصاد

بالمعنى الحرفي ,الاحتكار هو تفرد بائع واحد (منتج واحد) ببيع وإنتاج سلعة ليس لها بدائل في السوق، ومن خصائصه وجود منتج واحد وعدم وجود بدائل جيدة للسلعة ووجود عوائق معتبرة لدخول السوق ،لكن هذا ما يطلق عليه بالاحتكار التام ,وفي الواقع العلمي فإن الاحتكار درجات بين المنافسة الكاملة والاحتكار التام.

[1] مادة حكر في قاموس لسان العرب لابن منظور من مفهوم الاحتكار بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي

ثانياً: تعريف المنافسة

1- **المنافسة لغةً: يعرف التنافس في اللغة بأنه نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التشبه بالعظماء واللحوق بهم[2]. وقال إبن منظور "تنافسا ذلك الأمر وتنافسنا فيه: تحاسدنا وتسابقنا"،وتنافسوا أي رغبوا.**

2- **المنافسة في علم الاقتصاد اصطلاحاً: (Economic Competition)**

عبارة عن شركة أو مجموعة من الشركات الأخرى المنافسة التي لها نفس طبيعة العمل وتحاول كسب زبائن. و كما عرفها أدم سميث (عملية تخصيص الموارد واستخدامها بشكل أمثل من خلال آلية الاسعار لتحقيق الاهداف المرغوبة)[3].

تعريف المنافسة المشروعة في كتب الاقتصاد

تعرف على أنها المزاحمة بين عدد من الأشخاص أو بين عدة قوى تتابع نفس الهدف .وتعني أيضاً التزاحم بين التجار في اجتذاب العملاء ةالترويج اكبر قدر ممكن من المنتجات والخدمات ضماناًلازدهار التجار ازدهاراً يؤدي الى بقاء الاصلح[4].

قد أباح الاسلام العمل التجاري وشجع عليه ، وأباح أيضاً المنافسة التجارية فيه ومنع الاحتكار، وقد ورد النهي عن الإحتكار في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم صح منها ما روى مسلم عن سعيد بن المسيب عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من احتكر فهو خاطئ " وأحاديث أخرى ضعيفة لكنها تفيد النهي.[5]

---

[2] المعجم الوسيط- اصدار مجمع اللغة العربية –القاهرة -1997 . بالنظر إلى الدراسة السابقة بعنوان المنافسة والممارسة المقيدة لها في ضوء أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم 14 لسنة 2010.

[3] Deb&Murthy , 2008,7 دراسة استعمال المؤشر .... الباحث فيصل غازي و أ.د. أحمد حسين بتال سنة 2011-2016

5 المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية ,سهام بوخلالة ،سنة 2004-2014

[4] الصفار، زينة غانم عبد الجبار، **المنافسة غير المشروعة للملكية الصناعية** ط1 ،دار الحامد ،الاردن ،2002 ، ص 16

[5] ما رواه احمد ابن ماجا بسندهما عن الرسول صلى الله عليه وسلم **قال:من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس**

والتنافس المشروع بين المتعاملين في الأسواق المالية والسلعية جائز في الإسلام، والمنافسة التجارية في الإسلام ذات صفات خاصة ،حيث يجب أن تكون منافسة بناءة، ويجب أن تكون منافسة خيرة فلا يترتب عليها الاضرار بالغير[6].والاقتصاد من منظور اسلامي له مبادىء تعمل على منع الاحتكار[7] ،وأهمها أن المال مال الله مستخلف فيه وعليه أن يسخرها فيما أحل الله له حيث يربط هذا المبدأ بين الاخلاق والاقتصاد ،الاخوة الإنسانية ،حفظ التوازن بين أفراد المجتمع ،احترام الملكية الخاصة ،الحرية الأقتصادية المقيدة بأحكام الشريعة.

تعريف المنافسة المصرفية Banking Competition[8]

بأنها عملية أو تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم خدمة بنكية أو منتجات بديلة لها ، والهدف من هذا التصرف هو التسابق للحصول على أكبر حصة من السوق البنكي ، بحيث تسعى كل مؤسسة إلى جلب أكبر عدد من العملاء لصالها .

كما عُرفت أيضاً بأنها قدرة المؤسسة المصرفية على إنتاج وتقديم خدمات مصرفية تحاكي خدمات المنافسين وتتفوق عليهم ، وفي الوقت نفسه تُسهم في تعزيز الإقتصاد المحلي[9] .

---

6 الاطروحة **المنافسة التجارية في الفقه الاسلامي وأثرها على السوق** ، أمل أحمد محمود الحاج حسن ، 2012 ص 18 ،جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا

7 **الاحتكار دراسة تحليلية نقدية**، حسام العيسوي ابراهيم

6 لصمادي, زريقات وبن شايب ,2013, **100 دراسة استعمال المؤشر**.. الباحث فيصل غازي و أ.د. أحمد حسين بتال ،سنة 2011-2016

المطلب الثاني: طرق قياس المنافسة المصرفية وأثارها

أولاً: طرق وأدوات قياس المنافسة المصرفية

يعتبر المنهج الهيكلي الذي يعتمد في قياس المنافسة المصرفية على نسبة التركز، إذ يستند إلى نموذج الهيكل – السلوك – الأداء "Structur –Conduct–Performance SCP" ، ونشأ النموذج من عمل "Bain" [10]

حيث قدم دراسة حَلل فيها أداء الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثلاثينات, ويقوم هذا النموذج على فرضية أن هيكل السوق له تأثير على السلوك التنافسي للمؤسسات وعلى مستوى أدائها ، وكلما تركز النشاط المصرفي في عدد محدود من البنوك أدى الى زيادة السلوك الإحتكاري لهذه البنوك وفرض أسعار مرتفعة على المنتجات وبالتالي تحقيق أرباح أعلى . وقد تعارف على أنه من أهم الوسائل الفعالة في تحليل الصناعة ، وجوهر طريقة ال SCP يتضمن العلاقة بين ثلاث عناصر رئيسية :

أ–الهيكل

ب–السلوك

ج– الاداء

[11] وتتضح العلاقة بين:

- **الهيكل والسلوك من خلال إنخفاض التركز والذي يؤدي إلى زيادة سلوك المنافسين.**
- **السلوك والأداء تظهر من خلال زيادة السلوك التنافسي سيؤدي إلى زيادة الأداء .**
- **الهيكل والأداء من خلال إنخاض التركز, يؤدي إلى زيادة الإداء .**

[10] Bain.j.s, Relation of profit rate to industry concentration ,Quarterly journal of economics, 65, 1951

[11] النعيمي ,2014,51 بتصرف **استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة** .....القطاع المصرفي العراقي

ومن أهم المؤشرات البسيطة المستخدمة في قياس المنافسة المصرفية ضمن المدخل الهيكلي:

1- نسبة التركز "CR" Concentration Ratio

يعرف التركز المصرفي بأنه مجموع الحصص السوقية ممثلة باجمالي الموجودات والودائع أو التسهيلات الإئتمانية لأكبر عدد معين من البنوك في كل دولة[12] ، ويختلف عدد البنوك بين 2-8 تبعاً للعدد الإجمالي للمصارف الموجودة في القطاع المصرفي ، ونظراً لإنخفاض العدد الإجمالي للمصارف الموجودة في السوق المصرفي الإسلامي ، تم تحديد أكبر بنكين لوجود أربع بنوك إسلامية فقط في الأردن. وتتراوح القيمة التركز بين 0-1 وكلما اقتربت من الصفر كان التركز قليلاً والمنافسة عالية، وإذا اقتربت من الواحد دل على وجود قوة سوقية أو احتكارية عالية. حيث تبين النسبة درجة الهيمنة على الصناعة من قبل عدد قليل من الشركات، ويمكن توضيح المعادلة كالتالي:

$$CR_k=\sum_{i=1}^{k} Si$$

حيث تعني:

Si= الحصة السوقية للمصرف i

K= العدد الاجمالي للمصارف في السوق

2- مؤشر هيرفندال-هيرشمان The Herfindahl-Hirschman Index: "HHI "

كما أشارت الدراسات السابقة جميعها على أن هذا المؤشر هو الافضل والأكثر انتشاراً في قياس نسبة التركز السوقي ، لانه يستعمل معطيات أكثر من غيره كمؤشر CRk [13] ، وقد تم إستعماله لأول مرة من قبل هرشمان Hirschman عام 1940[14] ويتم حسابه من خلال

---

[12] Cetorelli,2011,24 , دراسة استعمال مؤشر هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي

[14] . Zhou Bin, Simulation of the Hirfindahl-Hirshman Index: The case of the ST. Louis banking geographic market, Geography Online 4,2003, www.siue.edu/geography/online/gov4nl2.html, P.17
أنظر : تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر

تربيع حصة سوق كل شركة منافسة في السوق ومن ثم تجميع النتائج والتي يمكن أن تتراوح بين (0–10.000)، وقد أخذ المؤشر شكله المعروف بعد مقال نشره Hirschman عام[15] 1964 ويمكن توضيحه كالتالي:

$$HHI=\sum_{i=1}^{n} si2$$

حيث تعني :

Si= الحصة السوقية للمصرف

N= العدد الاجمالي للمصارف في السوق

وتفسر قيمة المؤشر HHI:

- **أقل من 1.000= عدم وجود تركزات "منافسة فعالة "**
- **1.000–1.800= تركزات معتدلة "منافسة أحتكارية"**
- **أكبر من 1.800= تركزات مرتفعة**

ويعتمد حساب مؤشر HHI على متغير الحصة السوقية [16]ونميز في هذه الدراسة بين:

أ- الحصة السوقية من الودائع: ويتم احتسابه بقسمة مجموع الودائع المصرفية لكل بنك على إجمالي الودائع على مستوى القطاع المصرفي ,ويمكن الحصول على مجموع الودائع من خلال القوائم المالية التي يعدها البنك المركزي أو جمعية البنوك.

ب- الحصة السوقية من القروض" التسهيلات الائتمانية": ويتم احتسابها بقسمة حجم القروض المصرفية الموجهة للعملاء في كل بنك على إجمالي القروض الممنوحة على مستوى القطاع المصرفي.

ت- الحصة السوقية من الموجودات: يتم احتسابها بقسمة مجموع الأصول لكل بنك على إجمالي الأصول على مستوى القطاع المصرفي.

---

[15] **Hirschman**., A.O, The Paternity of an Index, American Economic Review, Vol. 54, 1964, P.P.761-762

المرجع السابق

[16] **تطور المؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر** ,سهام بوخلالة و محمد الجموعي

*وقد عرفها (O Regan,2002) **بأنها نسبة مبيعات الشركة على إجمالي مبيعات القطاع في فترة محدد. ينظرإلى الدراسة السابقة بعنوان أثر الحصة السوقية على ربحية الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي ,أيمن علي سليمان سليمان.**

ثانياً: العوامل التي تؤثر في البيئة التنافسية والآثار المتوقعة

المنافسة حالياً لم تقتصر على البيئة المحلية بل أصبحت دولية، لما يشهده العالم من تحولات نحو ظاهرة العولمة الاقتصادية[17] ، وإنفتاح البيئات التجارية الدولية على بعضها البعض ، مما يجعل المؤسسات مضطرة لمراجعة طرائق تسيرها، وذلك بهدف التكيف مع البيئة التافسية. وتدفع البيئة التنافسية المؤسسات إلى تحسين أداءها، مما يمكنها من إحتلال موقع متميز في السوق، وأسبقية على المنافسين. وقد أثرت العولمة على الجهاز المصرفي وشكلت تهديداً للمصارف الاسلامية، يكون مصدره العولمة المالية، مثل (المنافسة في جودة الخدمات المصرفية وأسعارها، وحركة الاندماج بين المصارف التقليدية، والتعرض لاضطرابات الأسواق المالية)[18].

المنافسة حالياً لم تقتصر التركز على الجوانب المادية (الأرض, رأس المال)، بل أصبحت تركز على الجوانب المعنوية (العنصر البشري , المعلومة والمعرفة)، ولم تركز على الأسعار فقط بل أصبحت تركز على عنصر الجودة.رغم أن البنوك الأجنبية لا تشكل منافسة بذات القوة التي تشكلها البنوك المحلية الأردنية ، وذلك لوجود أسباب تتعلق ، بحدود الرخصة وحجم رأس المال وظروف العمل في السوق ،الا أنها تلعب دور مهم في السوق المالي المصرفي ، حيث قامت بطرح أدوات جديدة وأرخت من التشدد في منح التسهيلات. [19]

أولاً: تعريف البيئة التافسية

لم يستقر الحديث لدى المتخصصين عن مفهوم محدد للبيئة التنافسية لارتباط هذا المفهوم بالوسط الذي يقوم عليه التعريف ، سواء كانت البيئة التنافسية مرتبطة بمنظمة أو بدولة ما ، أو بشريحة سوقية معينة ، وقد عَرف Bonald G (1999) بيئة التنافس على أنها "الوسط الذي يحيط بصناعة ما ويُأثر ويَتأثر بها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال متغيرات تعمل على نقل هذا التأثير ، وإنعكاس ذلك على القدرة التنافسية لهذه الصناعة" [20] , وعرفت أيضاً " متابعة جميع أفعال وأنشطة المنافسين بشكل عام والمباشرين على وجه التحديد"[21], وبناءاً على

---

17 تعرف على أنها **مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الاسواق ،وخصخصة الاصول وانسحاب الدولة من اداء بعض وظائفها ،ونشر التكنولوجيا وتوزيع الانتاج عبرة القارات ،فضلا عن التكامل بين الاسواق الراسمالية"**، العولمة المالية واثرها في المصارف الاسلامية

18 **العولمة المالية واثرها في المصارف الأسلامية**، الدكتور أثير عباس الجبوري ، الدكتورة افتخار محمد الرفيعي،2014

19 **البنوك الاجنبية والعربية في الاردن** ،عصام قضماني ،2013
أثر البيئة التنافسية واستراتيجيات المنافسة على الميزة التنافسية لشركات انتاج الادوية الاردنية , مي حمد محمد الطهراوي

20 MCfETRIDAGE, DONALD G(1999) A FRAMEWORK FOR THE DESIGN AND IMPLEMENTATION OF COMPETITION(PARIS AND WASHINGTON D.C.:ORGANIZATION FOR ECONOMIC COOPERATION AND DEVEIOPMENT AND THE WORLD BANK)PP.124-40

21 **بيئة المؤسسة** ,بن عواق شرف الدين أمين ,استاذ مساعد قسم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ما سبق يمكن توضيح المنافسة على مستوى البيئة المصرفية ، بأنها قدرة المصارف المحلية على تحقيق النجاح في الحصول على حصة منافسة من أجمالي الخدمات التي يقدمها القطاع لسوق الطلب ، سواء كان هذا النجاح على مستوى المصارف المحلية أو على مستوى المصارف الأجنبية المخترقة للسوق المحلي.[22] وتقوم المؤسسات بتحليل بيئتها التنافسية، باعتبارها أداة أساسية يُعتمد عليها في إتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية الخاصة بها.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سمات البيئة التنافسية

من أهم العوامل التي ينبغي على المؤسسة أن تفكر فيها عند دراسة خصائص البيئة التنافسية للمؤسسة:

- **حجم السوق واختلاف منتجات الشركات المنافسة وخدماتها.**
- **مجال التنافس "محلي ،إقليمي،عالمي".**
- **عدد المنافسين والعملاء في السوق**
- **الأحجام النسبية للمنافسين:ومدى وجود شركات قيادية للسوق ككل(مثل: البنك لعربي)**
- **تشريعات وسياسة المنافسة المعمول بها ,بما فيها سياسة الترخيص لمنشآت/بنوك جديدة وضوابطها وسياسة الاندماج بين منشآت/ بنوك كبيرة قادمة**
- **أنواع قنوات التوزيع المستخدمة في الوصول الى العملاء.**
- **التغير التكنولوجي في عملية الانتاج أو تقديم منتجات جديدة.**
- **مدى تواجد المشاركين الرئيسين في الصناعة في موقع جغرافي محدد.**
- **ارتفاع ارباح الصناعةأو انخفاضها وتأثير ذلك على مستوى المنتجات المقدمة.**

[22] **البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الاردني** , علا محمد علي حلح

ومن أجل فهم المقدرة التنافسية لصناعة ما كما أشار مايكل بورتر(Porter.1990) الذي يوضح فيه أربعة عوامل مترابطة للقدرة التنافسية، تنطبق على كافة المؤسسات الصناعية:

أ- عوامل ظروف الإنتاج:حيث تشمل على عوامل القوى البشرية المدربة والمتميزة،الموارد المصرفية،البنية التحتية بالإضافة إلى رؤوس الأموال.

ب- ظروف الطلب: حجم التطور التقني للطلب في السوق الرئيسة، وتمثل الظروف البئية الاجتماعية التي تفرض أنماطاً من الطلب لا بُد من المنتج مواجهتها، وكذلك حجم الطلب المحلي.

ت- استراتيجية المؤسسة وهيكلها ومنافسيها. فالتنافسية تنمو وتقوى بوجود بيئة داعمة للإبداع ومساندة للتميز. ج- الصناعات المساندة ذات الصلة.

وتعيش الأنظمة المصرفية تحت تأثير ثلاث قوة رئيسية هي العملاء والمنافسة والتغير.أما ما قد ينتج عنها كما أقرت بعض الدراسات، تحويل السوق الى مشترين، حيث أصبحت التنافسية هي الوسيلة الوحيدة لضمان البقاء في الأسواق، واكتساب قدرة وميزة تنافسية هو التحدي الأكبر لآداء المعاصرة

المبحث الثالث:الجهاز المصرفي الأردني

سيتم التحدث في هذا الفصل عن واقع الجهاز المصرفي الردني، من حيث هيكله وواقعه الحالي، والتحديات التي تواجهه في ظل الظروف الراهنة.

المطلب الاول:هيكل وواقع الجهاز المصرفي الأردني

يتشكل الهرم الهيكلي للجهاز المصرفي الأردني من عدة طبقات ويعتبر البنك المركزي في مقدمتها ، الذي بدأ عمله في اليوم الأول من شهر تشرين الأول عام1964 ، ويليه مجموعة من المؤسسات البنكية والمالية الأردنية ، وبنوك الإستثمار والبنوك الإسلامية ومؤسسات الإقراض المتخصصة والمؤسسات المالية الأُخرى ومكاتب التمثيل[23]. حتى نهاية الثمانينات كان النظام المالي الأردني يعمل بتوجيه مباشر من الحكومة ، وكان هناك العديد من القوانين والتشريعات والقيود التي تخضع لها هذه المؤسسات تقيد أنشطتها وخدماتها ، مما أدى إلى وجود مؤسسات مصرفية غير منتجة وأسواق مالية غير كفؤءة وإفلاس وخروج بنوك من السوق، مما أدى ذلك إلى ظهور سوق مصرفي متركز بين عدد قليل من البنوك وعدد كبير من الفروع لكل بنك ، حيث أدى ذلك إلى جعل التكاليف ثابتة ومرتفعة وإنتاجية أقل.

وأخذ الأردن بتبني برنامج للتصحيح والتكيف الإقتصادي خلال الفترة 2006-1992، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مطلع التسعينيات من أجل إتباع سياسة الإنفتاح السياسي والتحرر الإقتصادي.

وتعد إعادة هيكلة القطاع المالي أحد أهم عناصرها وذلك وفقاً لنظرية كينون

(Mckinnon,1973) وشو (Shaw,1973) التي تؤكد على أن مرونة وكفاءة النظام المالي تعتبر من العوامل الأساسية في النمو الإقتصادي والتنمية الشاملة ، وعلى المستوى السياسي تم إجراء إنتخابات نيابية وبلدية في عام 1989 لأول مرة بعد إنقطاع استمر نصف قرن، وعلى المستوى الإقتصادي تم تحرير الأسواق المالية ، وإعادة هيكلة السوق وإلغاء القيود عن أسعار الصرف والتحويلات للعملات الأجنبية، وتخفيف من قيود دخول الأسواق المالية والمصرفية، والسماح بدخول أدوات مالية جديدة.

---

[23] ينظر: **الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في الاردن** للعام 1989-1990 , خالد واصف الوزني

كما شجع الأمر على إنشاء بنوك جديدة مثل البنك العربي الإسلامي الدولي ، وتحويل رخص بنوك الإستثمار مثل بنك الإتحاد وبنوك متخصصة مثل بنك السكان الى بنوك تجارية شاملة ودخول بنوك أجنبية مثل بنك عودة ، وبنك لبنان والمهجر ، وستاندرد ، و HSBC ، وكما تم وضع ترتيبات إقامة المناطق الصناعية المؤهلة منذ عام 1996 وتوقيع إتفاقية التجارة الحرة العربية التي دخلت مرحلة التنفيذ مطلع 2000 ، وكل ذلك أدى إلى اندماج الإقتصاد الأردني بالإقتصاد العالمي.[24]

وقد تبنى الأردن برنامج ثانٍ للتصحيح الإقتصادي للسنوات (1999-2002)، بغرض زيادة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ، والحفاظ على معدل تضخم منخفض ، وتعزيز احتياطات المملكة من العملات الأجنبية، وتخفيض الرصيد القائم للمديونية الخارجية ، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة.[25]

كما تجري المنافسة بين البنوك في الأردن ضمن قانون المنافسة[26]، الذي يضبط السوق بمختلف أشكاله وفق قواعد تحد من الاحتكار تبعاً للمادة 4، كما تجري أيضاً وفق ضوابط وتشريعات البنك المركزي المسؤولة عن متابعة البنوك في الإلتزام بتطبيق الأُسس السليمة للحاكمية المؤسسية. ونظراً لدور المهم الذي يقوم به البنك المركزي فقد اتخاذ اجراءات إحترازية، بهدف مواجهة الظروف السلبية التي يعيشها العالم من فايروس COVID-19، أهمها تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء القطاعات الاقتصادية، ضخ سيولة إضافية للبنوك وقد بلغت ما يقارب 550 مليون دينار. وكما أصدر جمعية البنوك في تاريخ 2020-4-13 بياناً تصرح فيه بعض الاجراءات المتخذة،أهمها تخفيض أسعار الفائدة على التسهيلات الافراد والعملاء التجزئة وعلى تسهيلات الشركات الصغرى والمتوسطة ب1.5% في نهاية شهر ابريل ،تخفيض أسعار الفائدة لأفضل العملاء ب1%.

---

[24] **أثر تصحيح الاقتصادي على هيكل السوق المصرفي ودرجة المنافسة بين البنوك الاردنية وربحيتها**

[25] **التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني** 2001 ,ص69 ... من المرجع السابق

[26] **قانون المنافسة** رقم 33 لسنة 2004 وتعديلاته, وزارة الصناعة والتجارة والتموين , مديرية المنافسة

المطلب الثاني: التحديات التي يواجها القطاع المصرفي

حسب رأي مجموعة من المتخصصين في الجهاز المصرفي الأردني[27] ، تتلخص أهم التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في الأردن، ويمكن توضيح هذه التحديات على النحو التالي:

1. **تحدي البنية الهيكلية**

يتلخص في أن وحدات الجهاز المصرفي الأردني هي وحدات صغيرة الحجم، ويعني ذلك صغر رأس المال اللازم للتوسع في الخدمات بأنواعها ،كما يشجع هذا الأمر على دمج الوحدات ،ورفع الحد الأدنى لرأس المال المفروض عليها.

2. **تحدي التقسيم الوظيفي:**

تنقسم البنوك وظيفياً إلى تجارية وإستثمارية ومتخصصة ، وتعتبر البنوك المتخصصة باحتكار بعض أوجه النشاط الإقتصادي؛ لأنها تتميز في بعض مجالات الإقراض والاقتراض من الجهاز المصرفي. مما يشكل ذلك اختلال في السوق المالي في الاردن، مما يتطلب ذلك اللجوء إلى فكرة البنوك الشاملة[28]، ويتم توحيد أوجه الإقراض المختلفة في مؤسسة واحدة،بحيث تُؤهلها كفاءتها المالية من ممارسة أنشطة البنك بشكل شامل.

---

[27] ورشة عمل نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية بعنوان **"القطاع المصرفي الاردني:التحديات المستقبلية في اقتصاد متغير"**,1996,د.امية طوقان وأ.جواد الحديد ود. ماهر شكري ود.سعيد النابلسي و أ. مفلح عقل و dr.johan , صفحة 17-18

* من خلال دراسة سابقة بعنوان **" الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في الاردن** 1989-1990

[28] " تعرف البنوك الشاملة على أنها مؤسسات مالية تستطيع تقديم مجموعة واسعة من الاعمال المصرفية والاعمال التقليدية للبنوك"

راجع الدراسة السابقة: الجهاز المصرفي والسياسية النقدية في الاردن, 1989-1995,خالد واصف الوزني

3. **تحدي هيكل الودائع:**

ينقسم هذا التحدي إلى فرعين: من حيث المصدر ومن حيث التركيبة.

يشمل التحدي الاول، أن قسماً من الودائع يعود لعملاء ،يعيشون في غزة والضفة الغربية، مما يشكل خوف من مدى إستمرار الرغبة لديهم في الإدخار، ومدى إستقرار حجم الودائع بسلوكهم. أما التحدي من حيث التركيبة، يتلخص في كون 40% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية وخاصةً بالدولار الأمريكي. مما قد يشكل خطر من تعطل جزء من هذه الودائع في مجال الإستثمار.

4. **تحدي توافر الكفاءات المصرفية:**

في ظل التطورات التي يشهدها العالم، يصبح الجهاز المصرفي الأردني يحتاج إلى القدرات البشرية الكفوءة إدارياً ومصرفيا, والمشكلة الأساسية تكمن في المحافظة على هذه القدرات؛ بسبب المنافسة الإقليمية الكبيرة على استقطاب هذه الكفاءات، وخاصةً إلى دول الخليج؛ لأنها توفر حوافز مالية التي يصعب على البنوك الأردنية منحها.

5. **التحدي التقني:**

في ظل ما سبق الإشارة إليه ،من صغر حجم الوحدات المصرفية الأردنية، حيث شكل صعوبة في توفر الموارد المالية المطلوبة، في حين أن المنطقة تشهد تقدم عالي في مجال الخدمات المالية، ويعتبر المنافس الرئيسي في ذلك، هي دول الخليج التي يصعب على الأردن مجاراتها, لصعوبة تكلفة التكنولوجيا أيضاً.

6. **تحدي السياسات الإقتصادية:**

المكاسب التي تتحقق في ظل سياسات التصحيح الإقتصادي، التي تتطلب سياسة نقدية إنكماشية، تنقلب في بعض الأحيان خسائر يترتب على الجهاز المصرفي أن يتحمل تبعاتها، فمثلاً إرتفاع كلف الودائع ينعكس مباشرة على أسعار الفائدة على القروض، مما يؤدي إلى إرتفاع كلف الإستثمار الحقيقي، ويترتب على ذلك إنخفاض الإقبال على الإقتراض ،كما في النظرية الاقتصادية. كما أن زيادة الضغوط على البنوك لتوفير استخدامات مناسبة من الودائع المستقطبة لتقلل من تكلفة تبعاتها. وفي ظل مكتسبات السيطرة على مستوى الطلب الكلي، ومعدلات التضخم وضبط الائتمان،مما يتطلب تقليل الضغوطات على أسعار الفائدة،وإتباع سياسة نقدية أقل تشدد ،بما يحقق نمو في الإستثمار الحقيقي والطلب الفعال، والحفاظ على مكتسبات إستقرار سعر الصرف ،وإحتياطات من العملة الأجنبية.

7. **تحدي المنافسة:**

بناءً على توصيات البنك الدولي بشكل خاص، في إتباع سياسة إعادة الهيكلة، مما يؤدي إلى فتح الأسواق الأردنية للمنافسة، من قبل البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الاخرى، كما يؤدي الأمر أيضاً إلى أن الجهاز المصرفي الأردني سيواجه منافسة شديدة، خاصةً في غياب تطوير هيكله وتقويته ،إما بالدمج أو زيادة رأس المال.

المطلب الثالث: تحليل تطور المنافسة المصرفية الأردنية

سيتم في هذا المطلب عرض تطور حصص المصارف من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في القطاع المصرفي الإردني ، من إجمالي أهم المؤشرات التي اعتمدتها الدراسة (الموجودات والودائع والتسهيلات).

اولاً: تطور حصص المصارف العاملة في الاردن

أ- تطور حصص المجموعات المصرفية العاملة من إجمالي التسهيلات الائتمانية:

شهد بند التسهيلات الائتمانية المصرفية الممنوحة نمواً كبيرةً خلال فترة الدراسة،حيث إرتفع رصيد التسهيلات من (19.250) مليار دينار أردني عام 2014 ، ليصل إلى ما يقارب (24.610) مليار دينار أردني عام 2018. مما يعني وجود تطور في سوق الطلب على هذه الخدمة بالإضافة إلى وجود زيادة في سوق العرض المصرفي الناتج عن دخول استثمارات مباشرة في القطاع المصرفي.

أظهرت أيضاً حصص المجموعات المصرفية العاملة في السوق المصرفي الأردني تقلبات لصالح المصرف التقليدي ، حيث إرتفعت حصة المصرف من (13.7) مليار دينار أردني، بنسبة 71.4% من إجمالي التسهيلات عام 2014 ، لتصل إلى (17.71) مليار دينار أردني أي بنسبة 71.95% من إجمالي التسهيلات لعام 2018. وبلغت حصة االمصارف الأجنبية(1.3) مليار دينار، أي ما يعادل نسبة 6.8% من إجمالي التسهيلات عام2014 لتصل إلى (1.08) مليار دينار ،بنسبة 4.3% من إجمالي التسهيلات عام 2018 .

وكذلك شهدت حصة المصارف الاسلامية إرتفاعاً ضئيلاً في بند التسهيلات، من(4.2) مليار دينار أردني عام 2014 بنسبة 23.67% من إجمالي التسهيلات ، لتصل إلى (5.82) مليار دينار أردني ، بنسبة 21.8% لعام 2018. حيث بلغت نسبة النمو ما يعادل 1.87% خلال فترة الدراسة.

وهذا التغير والتطور في حصص المجموعات يعكس إيجابية القدرة التنافسية في القطاع المصرفي الأردني ، ورغم دخول البنوك الأجنبية وامتلاكها لجزء من التسهيلات بقيت البنوك المحلية أكثر سيطرة.ويرجع السبب في امتلاك البنوك التجارية أكبر حصة هو التزام البنوك الاسلامية بالضوابط الشرعية في معاملاتها.

ب-تطور حصص المجموعات المصرفية العاملة من إجمالي الودائع

أظهرت النتائج ارتفاعاً تصاعدياً في حجم الودائع خلال الفترة 2018-2014، حيث ارتفعت من (31.942) مليار دينار أردني عام 2014 لتصل إلى (39.940) مليار دينار أردني لعام 2018 .وهذا يعكس النمو المرتفع في حجم الودائع التي قد تستغل في تحقيق استثمارات تؤدي إلى تحقق نمو واضح في القطاع الاقتصادي الأردني .

أما فيما يخص حصص المجموعات المصرفية من إجمالي الودائع ،فقد شهدت المصارف التقليدية تطوراً ملحوظاً حيث بلغت حصته من الودائع ما يقارب (23.7) مليار دينار أردني لعام 2014 أي بنسبة 74.2% من إجمالي الودائع ، لتصل إلى (30.74) مليار دينار أردني بنسبة ما يقارب 77% من إجمالي الودائع لعام 2018 ، وارتفع نسبة النمو نحو3% .

وارتفعت حصة المصارف الإسلامية ما يقارب (1) مليار دينار أردني ،حيث بلغت (5.6) مليار دينار بنسبة17.6% من إجمالي الودائع في عام 2014، لتصل إلى (6.9) مليار دينار بنسبة 17.28% من إجمالي الودائع لعام 2018.

بينما عكست نسبة النمو في حصة المصارف الأجنبية انخفاضاً حيث بلغت 8.3% من إجمالي الودائع في عام 2014 لتصل في عام 2018 إلى 5.75%. وقد كان نصيبها من الودائع ما يقارب (3) مليار دينار في عام 2014 لتنخفض إلى قرابة(2) مليار دينار لعام 2018.

ت-تطور حصص المجموعات المصرفية العاملة من إجمالي الموجودات

شهدت إجمالي موجودات القطاع المصرفي نمواً خلال الفترة 2014-2018 ، حيث بلغت(43.3) مليار دينار عام 2014 إلى حوالي (49) مليار دينار لعام 2018 .

وقد بلغت حصة المصارف التقليدية من (33) مليار دينار عام 2014 إلى حوالي (38) مليار دينار لعام 2018. وشهدت نسبة النمو في حصة المصارف التقليدية من إجمالي الموجودات إرتفاعاً عالياً من 67.2% عام 2014 إلى 77.5% عام 2018.

أما المصارف الإسلامية فقد بلغت حصتها (6.4) مليار دينار عام 2014 ووصلت إلى ما يقارب (8) مليار دينار عام 2018، أي بنسبة نمو 14.9% لتصل إلى ما يقارب 16.4%.

أما بالنسبة للمصارف الأجنبية فقد شهدت إنخفاضاً في حصته حيث بلغت ما يقارب (4)مليار دينار عام 2014 ووصلت إلى ما يعادل (3) مليار دينار عام 2018 . وقد تراجعت نسبة النمو من إجمالي الموجودات من 8.9% إلى 6.15% في عام 2018.

ويعتبر بند الموجودات الأكثر إرتفاعاً خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الجداول حصص أكبر بنكين من البنوك الإسلامية والتقليدية المرفقة في آخر البحث.

المبحث الرابع: قياس واقع المنافسة في القطاع المصرفي الأردني

تلتزم البنوك الإسلامية في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية والتي تميزها عن البنوك التقليدية، بحيث تختلف عنها في المضمون كطبيعة العقود، وآلية العمل وأيضاً من حيث الأهداف والوسائل، وأهم ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية هو إعتمادها في معاملاتها على مبدأ تحريم الفائدة وتحليل البيع والمشاركة في العائد والمخاطرة التي أقرته الشريعة الإسلامية، دون التعامل بالفوائد الربوية بعكس البنوك التقليدية التي تعتمد في أساس عملها على نظام الفوائد الربوية أخذً وعطاءً. ونظراً لهذه الإختلافات تم في هذه الدراسة الفصل بين القطاعين وقياس المنافسة لكل قطاع على حدا.

المطلب الأول: واقع المنافسة بين البنوك الإسلامية

سيتم في هذا الفصل قياس المنافسة بين المصارف الإسلامية العاملة في الاردن، والتي بلغ عددها أربع مصارف، للفترة الواقعة بين 2014-2018 من خلال المدخل الهيكلي لقياس المنافسة، وكما أشرنا سابقاً يمكن التوصُل إليه عن طريق إحتساب مؤشر HHI أو مؤشر CR_K، ويعد المؤشر الأول من أهم المؤشرات لدقتها في قياس التركز؛ لأن مؤشر HHI يأخذ جميع المصارف الموجودة في القطاع بخلاف المؤشر الثاني حيث يأخذ فقط المصارف الكبيرة.

أولاً: قياس التنافسية باستخدام مؤشر HHI هيرفندال-هيرشمان

يقاس مؤشر HHI من خلال جمع مربعات الحصص السوقية لكافة المصارف العاملة في القطاع المصرفي الأردني، فإذا كانت قيمة HHI أقل من (1000) يشير ذلك إلى عدم وجود تركزات، وإذا كانت قيمة المؤشر HHI بين (1000-1800) يشير إلى تركزات معتدلة، وإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من (1800) تشير إلى مستوى تركزات مرتفعة.

نتائج اختبار مؤشر هيرفندال– هيرشمان "HHI " للمصارف الإسلامية (بالمليون دينار)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة المؤشر للتسهيلات	4424	4254	4018	3868	3774
قيمة المؤشر للموجودات	4526	4176	4124	3934	3770
قيمة المؤشر للودائع	4312	4082	3934	3850	3678

المصد: اشتقاق الباحثة بناء على احصاءات جمعية البنوك في الاردن: (دراسة الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن خلال السنوات 2014-2018)

1- تشير نتائج اختبار مؤشر HHI في الجدول[29] ، أن درجة التركيز للتسهيلات الائتمانية بلغت 4424 في عام 2014، إذ نلاحظ قيمة المؤشر أكبر من 1800، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية شهدت وتشهد تركزاً عالياً في التسهيلات الائتمانية، وأن المنافسة ضعيفة بين هذه المصارف، ويرجع السبب في ذلك إلى امتلاك المصرف الإسلامي الأردني أكبر حصة على مدى السنوات، حيث بلغت حصة المصرف 62% ووصلت إلى 54% في نهاية عام 2018، ولكن إنخفضت قيمة المؤشر خلال السنوات المتتالية إلى أن وصلت 3774، مما يدل على تحسن وضع المنافسة المصارف الإسلامية مع مرور الزمن، لكن مع إمتلاك المصرف الإسلامي الأردني أعلى حصة سوقية. وقد إنخفضت قيمة المؤشر نتيجة القيود والشروط المعقدة في عملية منح الائتمان مما قلل عدد المتعاملين والطلب على الائتمان.

2- كما بلغت قيمة مؤشر HHI للموجودات 4526 للعام 2014، ونلاحظ أن قيمة المؤشر أكبر من 1800، وهذا يعكس وجود تركيز عالي (قوة إحتكارية)، والسبب امتلاك المصرف الإسلامي الأردني أعلى حصة بلغت 60% ووصلت في عام 2018 إلى 52%، ثم إنخفضت القيمة خلال السنوات، ممل يدل على تحسن أداء المنافسة بين البنوك، مع حفاظ البنك الإسلامي الأردني على هيمنته على القطاع الإسلامي، ونتيجة زيادة فرع البنوك الاسلامية العاملة وتحسن أداء البنوك في جذب المدخرات إنخفضت نسبة البنوك الاخرى.

3- وتشير أيضاً قيمة المؤشر للودائع البالغة 4312 لعام 2014، إلى وجود تركز عالي في الودائع المصرفية، ويرجع السبب في ذلك، امتلاك المصرف الإسلامي الأردني أكبر نسبة بلغت 62% لعام 2014 ووصلت إلى 52% لعام 2018 ، ثم أخذت قيم المؤشر بالإنخفاض مما يفسر تحسن المنافسة في القطاع المصرفي الإسلامي.وقد نتج إنخفاض المؤشر عن عدم منح البنوك الاسلامية أي فوائد مضافة بخلاف البنوك التقليدية التي تعمل على جذب العملاء برفع نسب العائد على الودائع ولقلت الشروط المتبعة في ذلك.

ثانياً: قياس المنافسة باستخدام التركز المصرفي CR_2

يقاس مؤشر التركز في هذا البحث من خلال احتساب مجموع حصص أكبر بنكين في السوق من إجمالي الودائع والموجودات والتسهيلات الائتمانية.إنخفاض النسبة عن 50% يعكس النمو الإيجابي للمنافسة في السوق المصرفي.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة التركز للتسهيلات	82	82	81	80	79
قيمة التركز للودائع	86	84	84	82	80
قيمة التركز للموجودات	84	83	82	81	79

المصدر اشتقاق الباحثة بالرجوع إلى احصاءات جمعية البنوك في الاردن

1. **التركيز في الموجودات: بالرجوع إلى الجدول السابق، نجد أن نسبة التركز للموجوات، بلغت 84% للعام 2014 ، ثم انخفضت النسبة إلى 79% للعام 2018.**
2. **التركيز في الودائع: وهي أيضاً وقد لوحظ كذلك إنخفاض في نسبة التركز، من 86% لعام 2014 لتصل إلى 80% لعام 2018.**
3. **التركيز في التسهيلات: وهي أيضاً قد إنخفاض في نسبة التركز للتسهيلات ،من 82% لعام2014 ،لتصل إلى 79% لعام 2018.**

توجه نسبة التركز نحو الإرتفاع في بند الودائع، مما يدل على استحواذ أكبر بنكين على ما يعادل نصف الودائع التي يقتطبها القطاع المصرفي، كما تعكس النتائج على وجود منافسة احتكارية في القطاع المصرفي الإسلامي بنسب عالية جداً، ويعتبر البنك الإسلامي الأردني أكبر مستحوذ على مستوى القطاع الإسلامي ، ومن ثم يليه البنك العربي الإسلامي الدولي.

المطلب الثاني: واقع المنافسة بين البنوك التقليدية

سيتم في هذا الفصل قياس المنافسة بين البنوك التقليدية، والبالغ عددها 21 بنك ،منها 13 بنك أردني و8 بنوك أجنبية، وذلك من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمانHHI، ومؤشر التركز المصرفي CR_2 كما أشرنا في الفصل السابق.

أولاً: قياس المنافسة باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمانHHI

يقاس مؤشر HHI من خلال جمع مربعات الحصص السوقية للمصارف العاملة في القطاع المصرفي الاردني.

نتائج اختبار مؤشر هيرفندال- هيرشمان "HHI" للمصارف (التقليدية بالمليون دينار)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة المؤشر للتسهيلات	**922**	**992**	**974**	**1102**	**1084**
قينة المؤشر للموجودات	**1152**	**1096**	**1128**	**1132**	**1146**
قيمة المؤشر للودائع	**1158**	**1150**	**1190**	**1116**	**1218**

المصدراشتقاق الباحثة بالرجوع إلى احصاءات جمعية البنوك في الأردن

يتضح أن التركزات لدى المصارف التقليدية هي تركزات معتدلة تتراوح بين 1800-1000، أي أن المنافسة بين المصارف التقليدية هي منافسة احتكارية، أما الاتجاه العام لها كان نحو الارتفاع.

1. **حيث بلغت قيمة مؤشرHHI للتسهيلات الائتمانية 922 لعام 2014 ، أي أن القيمة أقل من 1000، مما يدل على أن التسهيلات الائتمانية شهدت وجود منافسة عالي، ثم أخذت بالإرتفاع على أن وصلت 1084 نقطة لعام 2018 .**
2. **وبلغت قيمة مؤشرHHI للموجودات 1152 لعام 2014، أي أن القيمة تتراوح بين 1800-1000، مما يدل على أن الموجودات شهدت وجود منافسة احتكارية، ثم أخذت بالتذبذب خلال السنوات، إلى أن انخفضت ووصلت 1146 في عام 2018.**
3. **كما بلغت قيمة مؤشر HHI للودائع 1158 لعام 2014، و القيمة تتراوح بين -1000 1800، وهذا يعني وجود منافسة احتكارية للودائع, ووصلت 1218 لعام 2018.**

ثانياً: قياس المنافسة باستخدام مؤشر التركز المصرفي

يقاس التركز المصرفي من خلال احتساب مجموع أكبر بنكين في السوق من إجمالي الودائع والموجودات والتسهيلات الائتمانية. إنخفاض نسبة التركز عن 50% يعكس النمو الايجابي للمنافسة في السوق المصرفي.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة التركز للتسهيلات	33	36	36	39	39
قيمة التركز للودائع	42	42	42	41	43
قيمة التركز للموجودات	42	40	41	41	41

المصدر اشتقاق الباحثة بالرجوع إلى احصاءات جمعية البنوك في الأردن

1. **التركز في الموجودات: لقد أظهرت النتائج حصة أكبر بنكين من إجمالي الموجودات إنخفاض من 42% لعام2014 ، لتصل إلى 41% لعام 2018.**

2. **التركز في الودائع: تم إحتساب حصة أكبر بنكين وقد لوحظ ثبات الحصة لثلاث سنوات متتالية على نسبة 42%، ثم إنخفاض ومن ثم ارتفاع في السنة الاخيرة لتصل إلى 43% في عام 2018.**

3. **التركز في التسهيلات: تم احتساب حصص أكبر بنكين، حيث اتجهت نحو الارتفاع من 33% إلى 39% للعام2018 .**

توجه نسبة التركز نحو الارتفاع في بند الودائع ، لتستحوذ المصارف الاكبر على ما يعادل نصف الودائع. بينما عكس كل من التركز في الموجودات والتسهيلات تغير في درجة المنافسة في السوق المصرفي.ويعتبر البنك العربي المستحوذ الأول ويليه البنك الإسكان للتجارة والتمويل.

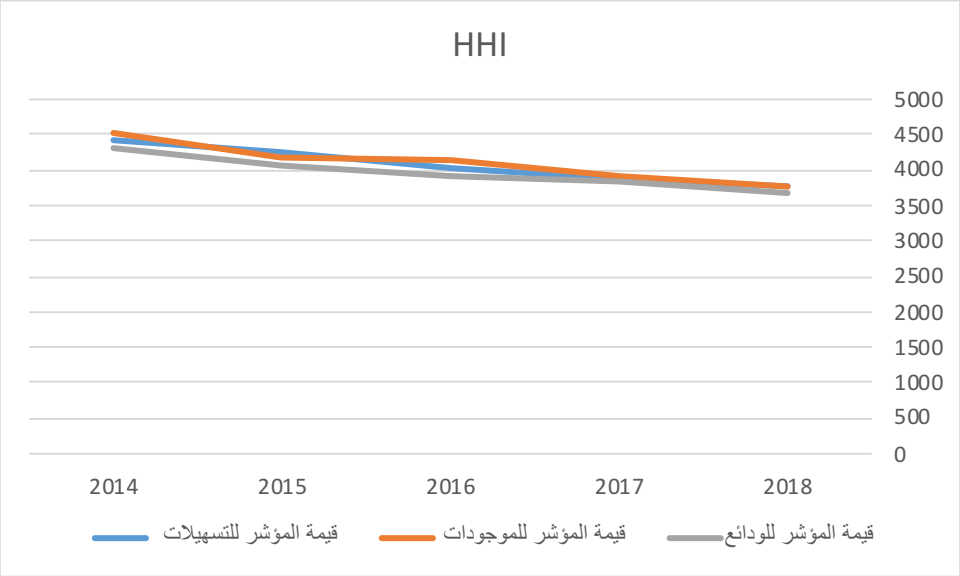

نتائج HHI للبنوك الاسلامية في الأردن (2014-2018)

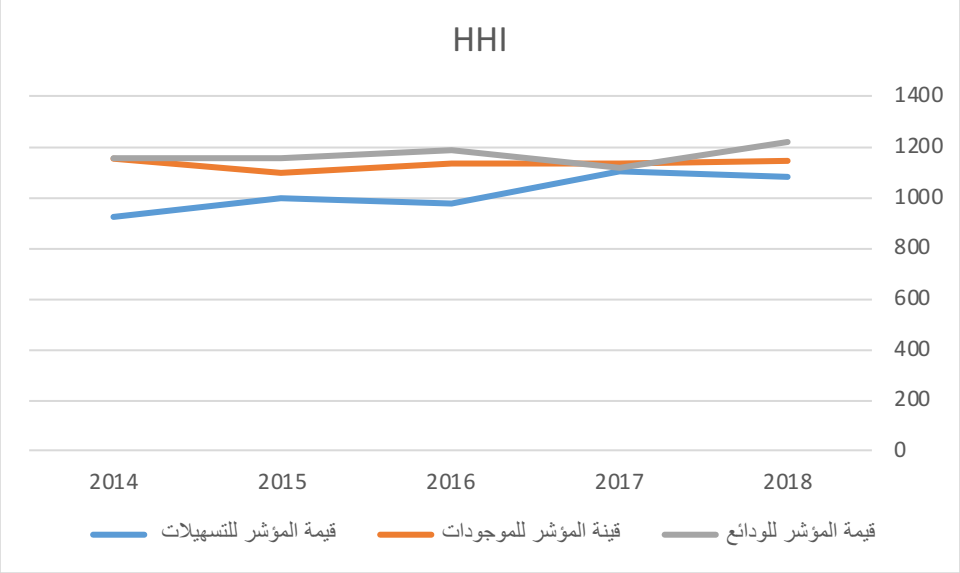

قيمة مؤشرHHI للبنوك التقليدية في الاردن (2014-2018)

المبحث الخامس: تحليل أسباب ونتائج واقع المنافسة المصرفية الأردنية

سيتم في هذا الفصل عرض اسباب التباين في المنافسة وما هي النتائج المترتبة على القطاع المصرفي الأردني بشقيه.

أولاً: تفسير أسباب التباين في مؤشرات التركز والمنافسة

عدد البنوك العاملة في القطاع المصرفي والتباين في حجمها ،وإضافةً إلى سياسات الترخيص والمدج جميعها تؤثر في المنافسة المصرفية، وقد يفسر التباين الملحوظ في امتلاك المصارف التقليدية أعلى الحصص المذكورة سابقاً ، لما قد تمنحه هذه المصارف من العوائد لعملائها، بخلاف البنوك الاسلامية التي لا تتعامل بذلك. وإن إمتلاك المصرف نسبة كبيرة من ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية، تعكس إرتفاع الثقة في المصرف وتؤثر على ربحيته بشكل مباشر.

كما تعتبر البنوك التقليدية عددها خمسة أضعاف عدد البنوك الاسلامية ،حيث يوضح حجم المصرف دلالات ترتبط بالكفاءة والمنافسة والتركز، وتتميز المصارف ذات الحجم الكبير بارتفاع كفاءتها وتركزها ومنافستها في السوق المصرفي. فقد إرتفع عدد فروع البنوك العاملة في الأردن من 770 فرع في نهاية 2014 إلى 848 فرع في نهاية 2018. والمصارف التقليدية المعروفة بكبر حجمها حيث إرتفع عدد الفروع من 586 عام 2014 إلى 630 عام 2018،وقد شهد البنك الإسكان للتجارة والتمويل العدد الأكبر من بين البنوك التقليدية حيث إرتفع عدد فروعه من 113 إلى 117 عام 2018، ويليه البنك العربي فقد إرتفع عدد فروعه من 74 إلى 78 في نهاية عام 2018.

وهذا يعني أن حجم المصرف يؤثر على تنافسيته ويرفع من قدرته على التنافس بين البنوك وتكسبه السيطرة على حجم الودائع والتسهيلات الائتمانية والموجودات بشكل أكبر من البنوك الصغيرة كما أشرنا سابقاً.

وكذلك إرتفع عدد فروع المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة من 132 إلى 164 عام 2018 ، وكان البنك الإسلامي الأردني الأكثر حجماً بين البنوك الإسلامية فقد بلغ عدد فروعه من70 عام 2014 إلى 76 مصرف عام 2018 ومن ثم البنك العربي الإسلامي

الدولي حيث بلغ عدد فروعه 40 عام 2014 و إرتفع إلى 45 عام 2018. أما البنوك الأجنبية فقد إرتفعت خلال فترة الدراسة من 52 إلى 54.

كما حققت المؤشرات المصرفية للبنوك العاملة في الأردن تطورات ملموسة خلال عام 2018،حيث نمت الموجودات بنسبة 3.7% لتصل إلى ما يقارب 50.9 مليار دينار، وارتفعت الودائع بنسبة2.0% لتصل إلى 33.85 مليار دينار ، فيما ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بنسبة 5.6% لتبلغ 26.11 مليار دينار[30]

شهد القطاع المالي وفقاً لتقرير التنافسية العالمي 2018 الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي (ومقره في جنيف في سويسرا، يقيس التقرير 141 دولة من خلال 12 محور تضم 103 مؤشر، يعتمد المؤشر على 70% من وزن المؤشرات المبنية على البيانات إحصائية و30% على الاستبيانات).

كانت درجة الاردن في مؤشر التنافسية العالمي 2018 (100/59.3)، كما حل بالمرتبة 73 عالمياً[31]، وكما أشار إلى نقاط قوة المؤشر للنظام المالي للأردن خلال عام 2018 حيث حل الاردن بالمرتبة 32 عالمياً، وبالمرتبة الثانية عربياً في قوة النظام المالي .

ثانياً: نتائج واقع المنافسة المصرفية الأردنية

دلت النتائج على أن البنوك الإسلامي العاملة في الأردن تزداد تدريجياً في منافستها مع البنوك التقليدية، وتحتاج إلى زيادة قدرتها على التنافس عن طريق اتباع سياسات غير تقليدية ورفع كفاءة العاملين بالتدريب المستمر،ويجب على البنوك زيادة أحجامها في القطاع المصرفي، واستخدام وسائل جديدة في الترويج ،وابتكار منتجات مصرفية تحاكي حاجة المجتمع الأردني ،وتقليل الشروط في عملية منح الائتمان ، حيث تعتبر المنافسة في القطاع المصرفي الاردني منافسة عالية وقوية.

[30] تقرير جمعية البنوك لعام 2018

[31] منتدى الاستراتيجيات الاردني, الاردن على مؤشر التنافسية العالمي 2018

النتائج والتوصيات:

هدف هذا البحث إلى قياس وضع وتطور المنافسة في شقي القطاع المصرفي الأردني الإسلامي والتقليدي من خلال مؤشر هيرفندال-هيرشمان و مؤشر التركز، والتعرف على أهم التحديات والعوامل المؤثرة في البيئة التنافسية، ومن ثم تحليل واقع المنافسة المصرفية الأردنية وقد جاءت النتائج كالتالي:

اولاً: النتائج

1- أن المنافسة بين البنوك الإسلامية والتقليدية تزداد مع مرور الزمن، رُغم إختلاف النظام الأساسي لكل قطاع.
2- أن السوق المصرفي الأردني هو سوق صغير نسبياً مقاساً بحجم السكان والدخل في الإقتصاد الأردني .
3- أن المنافسة بين المصارف الإسلامية متدنية؛ لقلة المصارف الإسلامية العاملة في القطاع مقارنةً مع البنوك التقليدية.
4- أن القطاع المصرفي الإسلامي يفتقر إلى وجود مصارف إسلامية أجنبية مقارنتاً مع المصارف التقليدية، وهذا يؤثر على مقدار حصصه من التسهيلات والموجودات والودائع.

ثانياً: التوصيات

1- دعم سوق العرض الأردني وتنافسيته من خلال جذب البنوك الأجنبية والإستثمارات الخارجية المباشرة لتوسيع قاعدة وعدد البنوك الأردنية.
2- العمل على تحسين البيئة التنافسية، بوضع خطط واستراتيجيات تحسن المنافسة بين البنوك بمختلف أشكالها.
3- ضرورة متابعة البنك المركزي المصارف العاملة، وضمان تحقق المنافسة العادلة بين البنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني في التسعير.
4- ضرورة تدخل البنك المركزي، ودمج المصارف الصغيرة، لتشكيل مصارف قوية قادرة على الصمود.

5- أن يتم الإهتمام أكثر بتدريب الموارد البشرية، وتشكيل دورات ومحاضرات مستمرة لرفع كفاءت العاملين،وضرورة ذلك لما يشهده العالم من تطوروإنفتاح على بيئات متعددة ومتغيرة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- **معجم الوسيط**
- **معجم لسان العرب**
- **المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، سهام بو خلاله**
- **التقرير السنوي للبنك المركزي**
- **القطاع المصرفي الأردني: التحديات المستقبلية في اقتصاد متغير**
- **الجهاز المصرفي والسياسة النقدية في الأردن 1989-1990،خالد واصف الوزني**
- **تطور مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر**
- **محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية**
- **تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة 200-2009 ، سامي أحمد الصمادي،زياد محمد الزريقات، مرجانة أحمد بن شايب**
- **أثر التركز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية،عز الدين مصطفى الكور**
- **استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة2011-2016**
- **اثر التصحيح الاقتصادي على هيكل السوق المصرفي ودرجة المنافسة بين البنوك الاردنية وربحيتها**
- **البيئة التنافسية للقطاع المصرفي الاردني ،علا محمد علي حلح ، دراسات عليا ،الجامعة الاردنية**
- **المنافسة والممارسات المقيدة لها في ضوء أحكام قانون المنافسة ومنع الاحتكار العراقي رقم 14 لسنة 2010 ،د.اسراء خضر العبيدي،كلية القانون-الجامعة الاسلامية**
- **مبدأ حرية المنافسة في القطاع المصرفي والمالي ، بن مختار ابراهيم ،عبدالله مخلوفي**
- **الاداء المقارن للبنوك العاملة في الاردن ،اعداد دائرة الدراسات جمعية البنوك**

- مفهوم الاحتكار بين فقه الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي ، د. قاسم الحموري، د.رياض المومني
- قانون المنافسة رقم 33 لسنة 2004 وتعديلاته
- بيئة المؤسسية ،عبر شبكة الانترنت موقع cte.univ-setif.dz
- اسس النظر في التركز في ضوء احكام المنافسة د.عبد العزيز بن سعد الدغيثر
- الاحتكار دراسة تحليلية نقدية ،حسام ابراهيم ،موقع www.alakah.net
- العولمة المالية أثرها في المصارف الأسلامية، د.أثير عبادي، الدكتورة أفتخار الرفيعي
- البنوك الأجنبية والعربية في الأردن، عصام قضماني،نشرت في جريدة الرأي

المراجع باللغة الانجليزية:

1- Bain.j.s, Relation of profit rate to industry concentration ,Quarterly journal of economics, 65, 1951

2- Zhou Bin, Simulation of the Hirfindahl-Hirshman Index: The case of the ST. Louis banking

3-MCfETRIDAGE, DONALD G(1999) A FRAMEWORK FOR THE DESIGN AND IMPLEMENTATION OF COMPETITION(PARIS AND WASHINGTON D.C.:ORGANIZATION FOR ECONOMIC COOPERATION AND DEVEIOPMENT AND THE WORLD BANK)PP.124-40

4-Hirschman., A.O, The Paternity of an Index, American Economic Review, Vol. 54, 1964, P.P.761-762

مرفق: الجداول الإضافية

الجدول(1) تطور الحصة السوقية من الودائع لأكبر البنوك الإسلامية والتقليدية (بالمليون دينار)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
البنك الاسلامي الاردني	3470	3756	t4094	3716	3638
بنك العربي الاسلامي الاردني	1368	1745	1874	1803	1891
بنك العربي	6189	7604	7934	7547	8089
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	4641	5730	5606	5727	5755

الجدول(2) تطور الحصة السوقية من التسهيلات الائتمانية للبنوك الإسلامية والتقليدية (بالمليون دينار)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
البنك الاسلامي الاردني	2630	2793	2887	2933	3136
بنك العربي الاسلامي الاردني	819	1022	1201	1349	1476
بنك العربي	2918	2652	3081	3588	3865
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	2175	2664	2872	3313	3300

الجدول(3) تطور الحصة السوقية من الموجودات للبنوك الإسلامية والتقليدية (بالمليون دينار)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
البنك الاسلامي الاردني	3855	3799	4100	4212	4161
بنك العربي الاسلامي الاردني	1568	1808	1969	2052	2159
بنك العربي	8726	8896	9267	8943	9549
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	6508	6842	6715	6972	6986

المصدر: اشتقاق الباحثة بناءً على احصاءات جمعية البنوك

(الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال السنوات من 2014-2018)